مجلة جامعة دمشق للدراسات التاريخية

اسم المقال: دور المتغيرات الدولية في تنامي ظاهرة الهجرة إلى أوروبا
اسم الكاتب: باسم نور الدين، أ.د. حسين مقلد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2718
تاريخ الاسترداد: 2025/05/12 00:32 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للدراسات التاريخية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

دور المتغيرات الدولية في تنامي ظاهرة الهجرة إلى أوروبا

اسم الباحث: **الأستاذ المشرف:**

باسم نور الدين* **د. حسين مقلد**

الملخص

أدى تفكك الاتحاد السوفيتي، إلى تحولات هيكلية في المجتمعات الأوربية لاسيما بروز مشكلة الأقليّات، وتغير ترسيم الحدود ما بين دول الاتحاد، وانهيار جدار برلين، وزوال حلف وارسو، كما ترتب عن عمليات فتح الحدود وتبني نهج العولمة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، انتقال واسع للعمالة والهجرات من الدول السوفياتيّة السابقة نحو الدول الغربية المتطورة، وكذلك أدَّت أحداث 11 أيلول 2001 ومن ثم الغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق، وما تلا ذلك من تغيُّرات سياسية في بعض الدول العربية منذ العام 2010، إلى حدوث موجات جديدة من الهجرة غير الشرعية واللجوء وبأعداد غير مسبوقة نحو دول الاتحاد الأوروبي.

الكلمات المفتاحية: النظام الدولي، اللاجئين، الهجرة غير الشرعية، الاتحاد الأوروبي، العولمة.

* طالب دكتوراه– جامعة دمشق – كلية العلوم السياسية– قسم العلاقات الدولية.

The role of international variables in the growing phenomenon of migration to Europe

Researcher name: Basem Nour Al-Deen [*]

Supervisor: Dr. Hussein-Talal Maklad

Abstract

The disintegration of the Soviet Union led to structural transformations in European societies, especially the emergence of the problem of minorities, the change of border demarcation between the countries of the Union, the collapse of the Berlin Wall, the demise of the Warsaw Pact, as well as the processes of opening borders and adopting globalization approaches in various economic, social and cultural fields, a wide transition Labor and migrations from the former Soviet Union countries towards the developed western countries, as well as the events of September 11, 2001 and then the American invasion of Afghanistan and Iraq, and the subsequent political changes in some Arab countries since 2010, have led to new waves of illegal immigration and asylum And in unprecedented numbers towards the European Union.

Keywords: International System, Refugees, Illegal Immigration, European Union, Globalization.

[*] PhD student- Damascus University -Faculty of Political Science - Department of International Relations.

مخطَّط البحث:

الملخص.
المقدمة.
المبحث الأول: التغيّر في بنية النظام الدولي ومدى ارتباطه بتاريخ الهجرة لأوروبا
المطلب الأول: دول أوروبا ومرحلة ما بعد الحرب الباردة
المطلب الثاني: "النظام الدولي الجديد" و"العولمة" وتأثيرهما على دول أوروبا
المبحث الثاني: تصاعد أزمتي الهجرة واللجوء إلى الاتحاد الأوروبي منذ عام 2010
المطلب الأول: الهجرة واللجوء إلى دول الاتحاد الأوروبي منذ عام 2010
المطلب الثاني: واقع الهجرة واللجوء من الدول العربية باتجاه أوروبا منذعام 2010
الخاتمة.
قائمة الأشكال البيانية.
قائمة المراجع.
الملخص باللغة الأجنبية.

المقدمة:

شهدت العلاقات الدّولية المعاصرة جملة من المتغيّرات الهامّة، التي أدّت إلى تحوّلات جذرية عميقة في بنية النظام السياسي الدولي، ففي المجال السياسي، تفرّد القطب الأمريكي في قمة الهرم السياسي الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي نهاية العام 1991، وانتهاء الحرب الباردة، ليتشكّل النظام الدولي وفق الأحادية القطبية.

وفي المجال الاقتصادي اشتدّ ساعد المؤسسات الرأسمالية، والشركات متعدّدة الجنسيات، مستفيدةً من طروحات العولمة الاقتصادية التي فرضت الانفتاح الاقتصادي على أغلب دول العالم. وفي مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حدثت ثورة هائلة أدّت إلى خلق عالم تتداخل فيه الحدود، وتنهار فيه الحواجز السيادية السابقة، وفُسِح المجال لترابط عالمي يتجاوز الأُطر الوطنية، ويلغي المسافات بين الوحدات السياسية.

ومن ذلك، فإن الأحداث السياسية والاجتماعية التي شهدتها العديد من الدول العربية منذ العام 2010 أدّت إلى جملة من التحوُّلات السياسية والمؤسّساتية في بعض الدول، فيما كانت بداية أزمات وحشد للصراع المسلح في دول أخرى. وقد أدّت النزاعات وحالة عدم الاستقرار السياسي وممارسات العنف والاضّطهاد وما نتج عنها في بعض الأحيان من حالات إنسانية واجتماعية مزرية، إلى تشريد أعداد كبيرة من السكّان، ودفعهم إلى طلب اللجوء والهجرة بشكل جماعي باتّجاه دول أوروبا.

أهمية البحث:

رغم الجدل حول أبرز التحوّلات التي شهدتها العلاقات الدّولية المعاصرة، وما كان لها من أثر على التحرّكات العابرة للحدود، إلا أنّه يوجد شبه إجماع على أهمية النتائج التي أفرزتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة، عقب انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991، فقد كانت لها أدوار وانعكاسات حادّة ومركزية على سياسات وتوجّهات الدول والحكومات بشكلٍ عام، وعلى دول أوروبا بشكلٍ خاص. وإنّ ما رافق تلك المرحلة من أحداث كان له أثر عميق على بنية النظام الدولي. ويتّفق معظم الباحثين وصنّاع القرار حول العالم

على أنّ هذه التحوّلات أدّت إلى تبدّلات رئيسة في هيكل وتوزيع القوة، والقواعد التي تحكم التفاعلات الدولية، استناداً إلى مؤشّرات كثيرة أبرزها: تفكّك حلف وارسو، وانهيار الاتحاد السوفييتي وانفراط عقد المنظومة الاشتراكية، وانتهاء الشيوعية كقوة أيديولوجية، وتغيّر الخارطة السياسية لكثير من الدول والنظم الإقليمية بين التفكّك والاندماج، وتصاعد دور التكنولوجيا ومراكز التجمّعات الصناعية، والذي أدى إلى مزيد من الانفتاح واندماج الأسواق، وفي الوقت نفسه تخطّي السيادة، وازدياد نشاط التحرّكات العابرة للحدود على شكل "سلاسل" من اللاجئين والمهاجرين، والتي كان لدول الاتّحاد الأوروبي منها النصيب الأكبر.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على أبرز المتغيِّرات الدوليّة، وبيان مدى ارتباطها بظاهرتي الهجرة واللجوء إلى دول الاتحاد الأوروبي، إلى جانب تسليط الضوء على أزمة اللاجئين التي تعرَّضت لها دول الاتحاد بعد موجات الاحتجاجات والحِراكات الشعبيَّة التي ضربت المنطقة العربيَّة منذ العام 2010، والتي كانت سبباً مباشراً بتدفُّق أعداد كبيرة من اللاجئين والمهاجرين لأوروبا.

مشكلة البحث:

واجهت دول أوروبا عبر تاريخها جملة من التحدّيات والتهديدات المعقّدة، والتي كا لها ارتباط مباشر بتنامي ظاهرة الهجرة واللجوء نحو أوروبا، بدايةً من حالة عدم الاستقرار في منطقة شرق ووسط أوروبا، والتي نشأت من الفراغ "الجيوسياسي" والأمني الذي تركه الانسحاب السوفييتي من تلك المنطقة، إضافةً لتوفّر مجموعة من الأزمات والنزاعات المعقّدة، وبالأخصّ مشكلات الحدود والأقلّيات. ثمَّ إنَّ تلك الدول تأثّرت بظاهرة "العولمة" وما يرتبط بها من قوى وتيّارات وظواهر عابرة للحدود، والتي تتضمّن بعض القيود التي تحدّ من قدرة الدولة على ممارسة سيادتها، وضبط حدودها، وتطرح تحدّيات كبيرة بالنسبة لمسألة الهجرة واللجوء. ثمَّ حالة التدهور الشامل المتعلّقة باختلال التوازنات

الاقتصادية نتيجة عملية الانتقال لاقتصاد السوق، بالإضافة لنتائج وانعكاسات التفاوت الاقتصادي الكبير بين "دول الشمال ودول الجنوب"، وهي كلّها أزمات حادّة كادت تنذر بانفجار الأوضاع. وصولاً لموجات الهجرة واللجوء التي انطلقت من المنطقة العربيَّة ولا سيَّما بعد الأحداث التي شهدتها منذ العام 2010، والتي ساهمت بشكلٍ كبير بتنامي ظاهرة الهجرة واللجوء نحو دول أوروبا. انطلاقاً من المشكلة السابقة يطرح الباحث التساؤل التالي:

ما أبرز المتغيرات الدولية التي ترتبط بالتحرُّكات العابرة للحدود ومن ضمنها ظاهرة اللجوء والهجرة غير الشرعية؟ وما مدى تأثير تلك المتغيرات في تنامي ظاهرة الهجرة واللجوء نحو أوروبا؟

منهج البحث:

تم اعتماد المنهج الوصفي الذي يُعرَّف بأنه: دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ووصفها وصفاً دقيقاً ويعبّر عنها تعبيراً كيفياً أو كمياً بغية الوصول إلى استنتاجات تسهم في فهم هذا الواقع وتطويره، إذ يسعى الباحث إلى وصف وتحليل مدى ارتباط المتغيرات الدولية بتصاعد ظاهرتي اللجوء والهجرة غير الشرعية إلى دول الاتحاد الأوروبي وتوضيح أبرز ملامحها وأسبابها.

المبحث الأول: التغيّر في بنية النظام الدولي ومدى ارتباطه بتاريخ الهجرة لأوروبا

مع سقوط جدار برلين عام 1989 خمدت نار الحرب الباردة، وبدا العالم على أبواب مرحلة جديدة إثر الانتقال من نظام الثنائية القطبية الذي كان سائداً في فترة الحرب الباردة بين المعسكرين– الشرقي بزعامة الاتحاد السوفييتي، والغربي بزعامة الولايات المتّحدة– إلى نظام جديد تمّ الإفصاح عنه في خطاب رئيس الولايات المتحدة الأسبق

جورج بوش الأب* عام 1990، والذي أعلن فيه عن ولادة "نظام عالمي جديد"، اتّسم بثلاثة ملامح رئيسة[1] وهي: 1– الرّدع النووي. 2– غلبة العامل الاستراتيجي السياسي على العامل الاقتصادي. 3–إخضاع نزاعات المسارح الطرفية إلى المركز.*

وقد جاء هذا التحوّل الجديد في بنية النظام الدولي على إثر الفراغ السياسي والعسكري والإيديولوجي الذي تركه انهيار الاتحاد السوفيتي، ما أدّى لاستكمال مقوّمات هيمنة النظام الرأسمالي العالمي على مقدّرات الشعوب، وقد ترتّب على ذلك نتائج مهمّة، منها: أنّ انهيار الاتحاد السوفيتي وتمزّق معسكره الشرقي أحدث وضعاً جيوسياسياً جديداً في أوروبا، نتيجة التفكّك الذي حدث في أوروبا الشرقية، والتصدّع في وسطها وجنوب شرقها، فنجم عن ذلك زوال ما عُرِفَ بـ (الستار الحديدي)، الذي مثّل خط واجهة تواصل لأكثر من 45 سنة، حيث إنّ التحوّلات السياسية العميقة التي شهدها الاتحاد السوفيتي وباقي دول أوروبا الشرقية كانت نتاج تراكم عوامل عدّة (إفلاس إيديولوجي، توعّك اجتماعي، اختناق اقتصادي، نزعات قومية وعرقية).

وكان من أثر تراكم هذه العوامل انفجار أزمات عميقة في بنية الاتحاد ودول أوروبا الشرقية، كان من أهمّها دفع أعداد كبيرة من مواطني دول الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية إلى الهجرة واللجوء باتّجاه دول أوروبا الغربية، وخلال فترات ومراحل زمنية مختلفة.[2]

---

* جورج هربرت واكر بوش: الرئيس الحادي والأربعون للولايات المتحدة الأمريكية، ترشح في انتخابات عام 1988 ليخلف الرئيس ريغان، شهدت فترة رئاسته، عمليات عسكرية في بنما، وحرب الخليج الثانية، وسقوط جدار برلين عام 1989، وحل الاتحاد السوفييتي بعد عامين، وانتهت فترة رئاسته عام 1992.

[1] غسّان العزي: سياسة القوّة (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط1، 2000)، ص14

* نظرية المركز والأطراف: تقوم على فكرة وجود مركز قوي يهيمن على باقي الأطراف (أي على باقي الدول)، وهذا المركز تقف فيه دول وقوى عالمية متحالفة استراتيجياً، من أجل هدف واحد، ألا وهو السيطرة والهيمنة على كامل الدول الأطراف. "سمير أمين.. صاحب نظرية المركز والأطراف"، مقال منشور على موقع القدس العربي، على الرابط التالي: https://www.alquds.co.uk/%EF%BB%BF

(2) حسين بهاز: "التجربة الانتخابية والتحوُّل الديمقراطي في أوروبا الشرقيَّة، دراسة حالة يوغسلافيا سابقاً وأوكرانيا"، مقال منشور على موقع ملتقى الباحثين السياسيين العرب، على الرابط: http://arabprf.com/?p=1836

المطلب الأول: دول أوروبا ومرحلة ما بعد الحرب الباردة

مع نهاية الثمانينيّات من القرن العشرين شهدت السياسة الدولية تحوّلات مهمّة أدّت إلى نهاية الحرب الباردة في أوروبا، ثمّ انهيار الكتلة الاشتراكية، فنهاية الاتحاد السوفيتي، وقد بدأت تلك التحوّلات مع وصول "ميخائيل غورباتشوف"* إلى السلطة في الاتحاد السوفييتي عام 1985، والذي جاء خلفاً لـ "قسطنطين تشيرنينكو"* (1984-1985)، والذي شهد الاتحاد السوفيتي بعهده فترة ركود شاملة.(3)

ومن الملاحظ أن "غورباتشوف" أتى برؤية جديدة أساسها إجراء إصلاحات سياسية في النظام السوفيتي وفق ما أسماه (البيروسترويكا) وتعني: إعادة البناء،

و(الغلاسنوست) وتعني: المصارحة. وكذلك إعادة الانفتاح على الخارج، وتعديل العلاقات مع الكتلة الغربية باتجاه إنهاء الحرب الباردة وسباق التسلّح.

كما طرح "غورباتشوف" تلك الأفكار في المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي في العام 1986، وهو آخر مؤتمر عقده الحزب بصفته حزباً حاكماً، وقد حصل على موافقة الحزب على تلك الأفكار. ومن ثم بدأ برفع يد الاتحاد عن الأنظمة الحليفة في أوروبا الشرقية، ما تسبَّب بحدوث ثورات عليها، ففي بولندا تقرّر عام 1989 إعطاء حركة "التضامن العمالية" المعارِضة الطابع القانوني، واضطّر الشيوعيون لأول مرة إلى تكوين حكومة يرأسها رئيس غير شيوعي بدأ بإدخال إصلاحات اقتصادية ليبرالية، وفي العام 1990 انهار الحزب الشيوعي البولندي. وفي المجر حدث تحوّل سلمي نحو الليبرالية باتفاق الشيوعيين مع المعارضة في العام 1989، وفي السنة ذاتها فتحت المجر حدودها للّاجئين الألمان الشرقيين الراغبين بالعبور للغرب عبر أراضيها ما

* ميخائيل غورباتشوف: رئيس الدولة في الاتحاد السوفييتي السابق بين عامي 1988 و1991 ورئيس الحزب الشيوعي السوفييتي بين عامي 1985 و1991، وكان يدعو إلى إعادة البناء أو البيروسترويكا.

* قسطنطين تشيرنينكو: تولى رئاسة الاتحاد السوفييتي خلفاً ليوري أندروبوف، وذلك بين عامي 1984 و1985.

(3) زليخة معلم: دور ميخائيل غورباتشوف في سقوط الاتحاد السوفييتي، رسالة ماجستير، إشراف: نصرالدين مصمودي (الجزائر: بسكرة، جامعة محمّد خيضر، ط1، 2015)، ص54.

شكّل (بداية انهيار للنظام الألماني الشرقي وانضمامه لألمانيا الاتحادية في 2 تشرين الأول عام 1990). وتحت ضغط التحوّلات في ألمانيا الشرقية تظاهر "التشيكوسلوفاك" مطالبين بالإصلاح، وتمّ تشكيل حكومة غالبيتها ليست من الشيوعيين.[4]

بعد ذلك اتفقت دول أوروبا الشرقية مع الاتحاد السوفييتي على تصفية الكتلة الشرقية، فمنذ كانون الثاني عام 1991 تمّ الإعلان عن حل "الكوميكون"،* وفي 31 آذار تمّ توقيع بروتوكول "بودابست" الذي تمّ بموجبه تصفية الهيكل العسكري لحلف "وارسو"*، وفي أول تمّوز تمّ توقيع بروتوكول "براغ" الذي ألغى الهيكل السياسي للحلف أيضاً.[5] ثمّ تتابعت الأحداث التي ترسّخ حالة انهيار الوحدة السوفييتية وأهمها: إعلان عشر جمهوريات من أصل 15 استقلالها، ومطالبة جمهوريات "البلطيق"** بانسحاب الجيوش السوفياتية من أراضيها قبل عام 1991. وبالتالي تحرّرت أوروبا الشرقية كلّها من الهيمنة المركزية السوفياتية في إطار علاقاتها الاقتصادية والعسكرية، كما تحرّرت من الهيمنة المركزية الشيوعية في إطار نُظُمِها السياسية الداخلية.

في الوقت ذاته كانت أزمة النظام السوفياتي تتصاعد بسبب التناقض بين إدخال الإصلاحات الديمقراطية وجمود النظام الاقتصادي، فتصاعدت حدّة التناقضات القومية والأزمات الاقتصادية، كما أنّ دول الكتلة الغربية اشترطت إدخال تعديلات في النظام السوفياتي باتجاه إنهاء احتكار الحزب الشيوعي للسلطة مقابل مساعدته اقتصادياً، وهو ما تمّ بالفعل حيث عقد اجتماعاً للّجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي في 26 تموز

(4) المرجع السابق نفسه، ص115– 117.

* الكوميكون: منظمة اقتصادية تأسّست 1949، ضمّت دول الاتحاد السوفييتي، وباقي منظومة الدول الاشتراكيّة.

* حلف وارسو: معاهدة أمن مشترك وقعت عام 1955 في وارسو عاصمة بولندا، بين الاتحاد السوفييتي وسبع جمهوريات اشتراكية أخرى من الكتلة الشرقية.

(5) سميرة ناصري: الآليات الدبلوماسية الجديدة في إدارة النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، إشراف: مصطفى بخوش (الجزائر: جامعة محمد خيضر– بسكرة، ف2، ط1، 2009– 2010)، ص3

** دول البلطيق: هي الدول المطلّة على بحر البلطيق (الدانمارك، إستونيا، فنلندا، ألمانيا، لاتفيا، ليتوانيا، بولندا، روسيا، السويد، جزر أولان). إلّا أنَّ المتعارف عليه هوّ أنّها الدول الأوروبية الثلاث (لاتفيا، إستونيا، ليتوانيا).

تمّ خلاله إعلان التخلّي عن الماركسية– اللينينية، وإسقاط مسمّى الاشتراكية من اسم الاتحاد، وإلغاء القانون الاتحادي الصادر منذ العام 1922 بإنشاء الاتحاد السوفياتي، وإقرار معاهدة جديدة تنشئ نظاماً كونفيدرالياً* يعطي للجمهوريات سلطات أوسع بما في ذلك حق الانفصال من خلال توقيع المعاهدة الجديدة، وتحويل الاقتصاد السوفياتي إلى اقتصاد سوق يقوم على بيع مشروعات الدولة للقطّاع الخاص.

وتمّ ضبط الأسلحة التقليدية بأوروبا ضمن اتفاقية "القوات التقليدية المسلّحة في أوروبا". وتوصّل السوفيات والأمريكان لمرحلة وفاق بينهما باتفاقية Start عام 1991، والتي قضت بتخفيض كبير للترسانة الاستراتيجية لكل منهما. وقد كان لتلك الاتفاقية أثر كبير بإنشاء وفاق دولي خالٍ من الأخطار التدميرية التقليدية والنووية على السواء.(6)

بتوقيع ميثاق باريس* في العام 1990 في إطار الأمن والتعاون الأوروبي، يمكن القول بانتهاء الحرب الباردة رسمياً، وفي العام نفسه تمّ حلّ المؤسّسات السياسية والعسكرية للكتلة الشرقية. ممّا خلق مناخاً يوحي بمقدمات عملية ثابتة لظهور نظام عالمي جديد. وقد كان لذلك عدّة نتائج من الناحية الديموغرافية في أوروبا، من أبرزها:

– الدفع باتجاه إحداث تغييرات وتعديلات بحدود بعض الدول السوفيتية السابقة، ما ترتّب عليه تحويل جزء من مواطني تلك الدول لأقلّيات في بلدان أخرى جديدة بشكل مفاجئ، بعد أن مثّلت لعقودٍ طويلة جزءاً كبيراً من غالبية السكّان في الأماكن التي كانوا يعيشون فيها، ما دفعهم باتّجاه الصراعات والنزاعات المسلّحة لتغيير تلك الحدود، وإعادة

* اتحاد مجموعة من الدول لتحقيق أهداف مشتركة. ليس لتلك الدول حكومة مركزية، وتمثيلها الدبلوماسي مستقل.

(6) المرجع السابق نفسه، ص3.

* ميخائيل غورباتشوف هو من دعا لعقد هذا المؤتمر أثناء زيارته لروما عام 1989، بهدف "بناء البيت الأوروبي الكبير"، وهو تعبير جديد في السياسة الخارجية السوفيتية، وإن كان قد سبقه تغيرات جذرية في دول شرق أوروبا، بعد أن خفف الاتحاد قبضته عنها، طبقاً لسياسة غورباتشوف الجديدة. حضر المؤتمر كل دول أوروبا عدا (ألبانيا)، بالإضافة للولايات المتحدة وكندا. للاستزادة، العودة إلى مقال بعنوان: "العلاقات بين الغرب والشرق، ومؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي (1967– 1990)، وهو منشور على موقع مقاتل من الصحراء، على الرابط التالي:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/NATO/sec05.doc_cvt.htm

الأوضاع لما كانت عليه، وقد كان ذلك سبباً لإشعال حروب البلقان فترة التسعينيات على يد الصرب الذين كانوا جزءاً من الجماعة القومية الأكبر بيوغسلافيا، ثمَّ وجدوا أنفسهم أقلّية في الدولتين الجديدتين (كرواتيا والبوسنة)، وفي وضع ضعيف ومهمّش في إقليم "كوسوفا" اليوغسلافي ولا سيّما بعد تفكّك الاتحاد اليوغسلافي.

– ترك انهيار الاتحاد السوفياتي ملايين الروس في وضع غير مستقر، وأسهم في خلق أقلّيات روسية جديدة في كل من: أوكرانيا، ودول البلطيق.

المطلب الثاني: "النظام الدولي الجديد" و"العولمة" وتأثيرهما على دول أوروبا

أول من استخدم مصطلح العولمة هو رئيس الاتحاد السوفييتي الأسبق ميخائيل غورباتشوف (Mikahail Gorbachev) عام 1988، في كلمة ألقاها أمام الأمم المتّحدة، ثمّ كرّرها مرة أخرى عام 1990 في موسكو أمّام الجمعية العالمية للإعلام،[7] لكن قوّة الدفع والانتشار الواسع له، يعودان لكثرة استخدام الرئيس الأمريكي "جورج وولكر بوش" له منذ الأيام الأولى لحرب الخليج الثانية، حيث استعمل هذه العبارة حوالي 274 مرة خلال خطاباته الرسمية، وأحاديثه العامة في الفترة بين آب 1990– وآذار 1991،[8] مؤكّداً إرساء قواعد "النظام العالمي الجديد"، القائمة على الحرية والديمقراطيّة واحترام حقوق الإنسان، وضرورة حلّ المنازعات بالطرق السلمية والالتزام بمبادئ الشرعية الدّولية.

"النظام العالمي الجديد" هو تسارع أو تطوّر سريع للسياسة الأمريكيّة لفرض هيمنتها على العالم، وتحقيق حلم السلطة السياسية العالمية على حدّ تعبير مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق "زبيينغو بريجينسكي"، وحسب تقرير وكيل كاتب الدولة الأمريكي للدفاع المكلّف بالشؤون السياسية بول ولفويتز (Paul D Wolfowitz)، والذي يدعو فيه لدعم ديمومة الولايات المتّحدة (القوّة الأعظم الوحيدة) بعد انهيار الاتحاد

---

[7] ماجد شدّود: المتغيّرات الدّولية ومستقبل النظام الدولي (القاهرة: مكتبة المدينة، ط1، 1998)، ص77

[8] نظمي أبو لبدة: التغيّرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي (إربد: دار الكندي، ط1، 2001)، ص12

السوفيتي، وهو يدعوها لتحديد هدفها المتمثّل في: "إقناع كل منافس محتمل أن لا حاجة له في الطمع للاضطّلاع بأيّ دور يفوق دور الولايات المتّحدة الأمريكيّة"،[9] وإنّ هذا النظام هو الضمانة بيدها لتحقيق هدفها بالهيمنة، والسيطرة على العالم سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

ويمكن القول: إنّ انهيار الاتحاد السوفيتي لم يكن حدثاً روسياً، بقدر ما كان بداية تحوّل نوعي في مسار التطوّر العام للبشرية، عملت الولايات المتّحدة وحلفاؤها على إنضاج وتفعيل تراكماته الداخلية والخارجية، تمهيداً لدورها كقطب أحادي يتولى إدارة ما يسمّى بـ "النظام العالمي الجديد". وهو ما أعطاها قوّة سياسية وعسكرية ومبرّرات للتدخّل في المناطق التي خرجت أو تخرج عن أطرها الرئيسة، وفتح شهيتها أيضاً للبحث والسيطرة على مناطق الثروات والخيرات في العالم، ويؤكّد ذلك ما حدث في الخليج العربي في العقد الأخير من القرن العشرين، وما زال مستمراً إلى اليوم. وهو ما يؤكّده الباحث"سمير أمين" من أنّ قرار حرب الخليج اتُّخِذَ في واشنطن بشكلٍ مفرد، بوصفه إحدى الوسائل المستخدمة لمنع تشكّل الكتلة الأوروبية، وذلك عن طريق إضعاف أوروبا عبر السيطرة الأمريكية الكاملة على النفط (وإبراز هشاشة الفزّاعة القديمة المستهلكة) والتي تتمثّل بـ "الخطر الشيوعي"، واستبدالها بتهديد جديد ألا وهو (الخطر القادم من الجنوب).[10] وفي سياق هذا التحوّل المادي الهائل الذي امتدّ تأثيره لمعظم دول العالم، بعد أن تحرّرت الرأسمالية العالمية من كل قيود التوسّع اللّامحدود، كان لابدّ من تطوير وإنتاج النظم المعرفية والسياسية والاقتصادية إلى جانب الفلسفات التي تبرّر وتعزّز هذا النظام العالمي "أحادي القطبية"، ولاسيّما أنّ المناخ العام المهزوم في كثير من الدول وبالأخصّ الأطراف السابقة بالاتّحاد السوفيتي، أصبح جاهزاً للاستقبال والامتثال

---

[9] بول ماري دي لاتورس: "المتغيّرات في العلاقات الدّولية"، ترجمة كمال السيد، مجلة دراسات دولية (تونس: جمعية الدراسات الدّولية، العدد 65، نيسان 1997)، ص4- 5

[10] مرجع سابق، سميرة ناصري: "الآليات الدبلوماسية الجديدة في إدارة النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة"، ص5.

للمعطيات الفكرية والمادية الجديدة التي استنبتها "النظام العالمي الجديد" تحت عناوين: تحرير التجارة العالمية، إعادة الهيكلة والتكيّف، الخصخصة، باعتبارها أحد الركائز الضرورية لتفعيل آليات "النظام الجديد" أو ما يسمى بـ "العولمة" "Globalization"، والتي بدأت تنتشر وتتغلغل بأرجاء العالم، منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي وحتى بداية القرن الحالي.

وإنّ التحولّات الجديدة في العلاقات الدّولية، والتي أدّت لاستكمال مقوّمات هيمنة النظام الرأسمالي العالمي على مقدّرات شعوب العالم بإطار ظاهرة "العولمة"، والتي جعلت من العالم بأسره مجالاً حيوياً ومفتوحاً لها، ترتّب عليها عدّة نتائج بالنسبة لمسألة الهجرة واللجوء بين الدول عموماً، وبين دول الجنوب والشمال بشكلٍ خاص، ومن أبرزها:

- أنّ الثورة التكنولوجية أضعفت إلى حدٍّ كبير قدرة الدول على ضبط عمليات تدفّق الأموال والسلع والبشر عبر حدودها، ما أثَّر على الجغرافية السياسية والحدود بين الدول.
- تبنّي نموذج اقتصاد السوق في الدول التي تعيش مرحلة تحوّل اقتصادي، جعلها تواجه تحدّيات بتأمين الأموال اللازمة للتعامل مع تلك المرحلة، ما أدّى لانعدام الاستقرار السياسي وتهديد السلم الاجتماعي فيها، وبالأخصّ دول العالم الثالث، ومنها دول القارة الإفريقية التي كانت الأكثر تأثّراً بعملية التحوّل تِلكْ، الأمر الذي ترتّب عليه اتّساع الفجوة القائمة بين دول الجنوب ودول الشمال ودفع باتّجاه الهجرة واللجوء إلى الدول الأخيرة.
- تزايد أهمية العامل الاقتصادي بعد الحرب الباردة، وخفض الإنفاق على التسلّح لصالح دعم توجّهات التنمية الاقتصادية، على اعتبار أنّ الاقتصاد بات الأداة الأكثر فاعليةً للتأثير في العلاقات الدّولية، ومن هنا تُفهم حقيقة التوجّه لبناء تكتّلات اقتصادية إقليمية كبيرة كـ (الاتحاد الأوروبي)، والتي كانت ولا تزال وجهة رئيسة للعمالة المهاجرة واللاجئين من مختلف دول العالم، فضلاً عن تزايد دور

الشركات متعدّدة الجنسيات والتي أمست بحسب تعبير "ألفن توفلر" عنصراً حاسماً في النظام العالمي المستقبلي.[11]

- ولا يخفى ما تحمله "العولمة" من عوامل مساعدة على الانتقال والتحرّك عبر الحدود على شكل هجرة ولجوء باتجاه الدول المتقدّمة كدول الاتحاد الأوروبي فهي بحسب "أنتوني جينز": (عملية لحام لمجتمعات العالم كي تنصهر في بوتقة واحدة، مهما تباعدت بينها المسافات، يتشارك فيها كل البشر في الرؤى والخبرات والتحدّيات).[12]
- تهدف العولمة إلى بلورة أنماط ديناميكية جديدة للاقتصاد العالمي، والتي تتركّز وتتمحور حول دول الشمال بشكل عام، فضلاً عن سعيها ورغبتها في إبقاء دول العالم الثالث (رغم كثرتها) مصادر للتزويد بالطاقة والمواد الخام، وخزاناً بشرياً لليد العاملة، وأسواقاً لاستهلاك السلع المصنّعة في دول الشمال وقد أدّى ذلك إلى:

تهميش دول العالم الثالث وتشديد الخناق عليها بسبب: تراكم ديونها الخارجية وتبعيّتها الاقتصادية للدول الصناعية من جهة، وتفاقم أزماتها المالية وحدوث تضخّم فيها من جهةٍ ثانية، فضلاً عن انخفاض أسعار المواد الأولية التي تصدّرها. وبحسب الاقتصادي الأمريكي جون كينيث جاليت فإنّ الفقر سيكون (المصدر الأول للفوضى العالمية، وإنّ المآسي البشرية سيكون مصدرها الحروب الداخلية أكثر منها النزاعات الخارجية، والتي سيدور معظمها بدول العالم الثالث)، وإنّ توسّع قوى السوق العالمية سيؤدّي لاضطرابات ونزاعات دموية. ولاسيّما أنّ الشركات متعدّدة الجنسيات والتي تعمل خارج نطاق أيّة سيطرة حكومية محليةً كانت أم دولية تمتلك حوالي ثلث ثروات الإنتاجية العالمية.[13]

---

[11] مرجع سابق، ماجد شدّود: المتغيرات الدّولية ومستقبل النظام الدولي، ص144

[12] مرجع سابق، سميرة ناصري: "الآليات الدبلوماسية الجديدة في إدارة النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة"، ص24.

[13] المرجع السابق نفسه، ص43.

– تتميّز الشركات متعددة الجنسيات بقدراتها وإمكانياتها الهائلة، بحيث أنّه لا يمكن لأي شيء أن يقف في طريقها، فقد تعمد من أجل تحقيق مصالحها إلى الدعم المالي والمعنوي لجماعةٍ ضدّ أخرى، أو لحزبٍ ضدّ آخر، أو لأقلّيةٍ ضدّ أخرى في صراعها على الحكم، بغية الحفاظ على مكاسبها وأرباحها وامتيازاتها في الدول التي تعمل فيها.[14] وفي حال حدوث خلافات مع إحدى تلك الدول النامية، أو تهديدها لها بالتأميم، فإنّ تلك الشركات إن عجزت عن حلّ الخلافات لوحدها فإنّها تدفع بحكوماتها في دُوَلِهَا الأم للتدخّل والضغط على تلك الدول حتى ترضخ لمطالبها.

المبحث الثاني: تصاعد أزمتي الهجرة واللجوء إلى الاتحاد الأوربي منذ عام 2010

شهدت المنطقة العربية مع نهاية عام 2010، بداية عدد من الحِرَاكات الشعبيَّة والحركات الاجتماعية، والتي تراوحت بين السِلْمِية والعنيفة، سواءٌ من قِبَل القائمين بها والداعين إليها من ناحية، أو من جانب ردود الفعل الرسمية تجاهها ممثّلة في النظم السياسية القائمة، من ناحيةٍ ثانية. ونتيجة تلك الحِراكات الشعبية وما أحدثته من فوضى، ومع اتساع دائرة العنف والنزاعات في بعض مناطق الدول التي شهدتها، وشبه حالة غياب للاستقرار الأمني والاقتصادي والاجتماعي في دول أخرى شهدتها. وفي ظل ضعف مؤسّسات الدولة أو عجزها عن القيام بمهامها في بعض تلك الدول نتيجة تعرّضها لضغط سياسي وشعبي كبيرين، بل وانهيارها في بعض الأحيان. وبسبب تردّي الأوضاع العامّة فيها، ولا سيّما في المناطق التي شهدت أعمال عنف وصراعات مسلّحة، فضلاً عن المخاطر والتهديدات الأمنية فيها، برزت مسألة التحرّك والانتقال لشعوب تلك الدول من مناطقها غير الآمنة إلى مناطق أخرى أكثر أمناً واستقراراً، على شكل موجات من النزوح الداخلي ضمن الدولة الواحدة، وموجات أخرى وبحجمٍ أكبر من الهجرة واللجوء الجماعي باتّجاه دول أخرى.

---

[14] سامي ريحانا: العالم في مطلع القرن 21 (بيروت: دار العلم للملايين، ط1، 1998)، ص8.

المطلب الأول: الهجرة واللجوء إلى دول الاتحاد الأوروبي منذ عام 2010

أدت الأزمات السياسية والاقتصادية المتلاحقة التي طالت العديد من الدول العربية إلى تصاعد موجات الهجرة واللجوء من تلك الدول المتأزّمة إلى دول أخرى، والتي بات اللاجئون والمهجّرون يشكّلون لاحقاً بالنسبة لها ضغطاً وتحدّياً كبيرين، ولاسيّما في ظل عجز الدول المستقبلة للاجئين والمهاجرين عن استيعاب أعداد كبيرة منهم، والتي تدفّقت إلى أراضيها بشكلٍ مفاجئ وغير مسبوق.

ومن جهةٍ أخرى عدم قدرة بعض الدول المذكورة على احتواء تلك الأزمة وتحمّل أعباءها، من حيث توفير متطلّبات اللاجئين والمهجّرين (من غذاء ودواء ومسكن وشروط صحية مناسبة ..إلخ)، بل إنّها قامت بزج معظم هؤلاء المشرّدين والمهجّرين في مخيّمات لجوء تفتقر لأدنى مقوّمات الحياة الإنسانية، ما دفع بأعداد كبيرة منهم إلى رحلة لجوء ثانية، كانت دول أوروبا هي مُسْتَقَرَّها والمحطّة الرئيسة فيها.

وفي ظل تلك الحِراكات الشعبية، والتي أُعتُبِرَت مسألة حدوثها أمراً مفاجئاً وغير متوقّع، سواءٌ من جهة إمكانية حدوثها أولاً، أو من جهة ما تمخّض عنها من نتائج ثانياً، والتي تراوحت بين إحداث جملة من التحوّلات الإصلاحية في بعض الحالات، وبين انتشار الاضّطرابات والانفلات الأمني في بعض الدول العربية في حالات أخرى، فضلاً عمّا شهدته تلك الدول من صراعات وحروب ونزاعات وأحداث دامية في حالات كثيرة. وباختصار مع هذا المشهد السياسي الجديد لمنطقة مضطّربة من أعلاها إلى أسفلها، ومع هذا المناخ الجيوسياسي الذي يسودها، والاضطرابات وحالة عدم الاستقرار التي تشهدها، والتي بدت أنّها تتّجه نحو تحوّلات كبيرة، فقد كانت استجابة دول أوروبا ودرجة تفاعلها مع تلك الأحداث والتطوّرات التي تجري على الساحة العربية متذبذبة، تشتدّ حيناً وتَفْتُر حيناً آخر.

المطلب الثاني: واقع الهجرة واللجوء من الدول العربية باتجاه أوروبا منذ عام 2010:

إنّ الأحداث التي هزّت الدول العربيَّة، منذ عام 2010، وما تبعها من تحوّلات سياسية واقتصادية واجتماعية، ألقت بظلالها على دول الجوار، القريبة منها والبعيدة، وقد كانت انعكاساتها بدرجات متفاوتة، ولاسيّما فيما يتعلّق بمسألة الهجرة واللجوء.

لطالما عانت دول الاتحاد الأوروبي أو منطقة "شينغن"، من مشكلات عديدة على الرغم من إمكانية الانتقال بين دولها بحرّية، ودون جواز سفر، وبالأخص فيما يتعلّق بمسألة تأمين حدودها مع الدول القريبة منها. وتأتي الحدود بين اليونان وتركيا بالدرجة الأولى من حيث أهمّيتها، حيث إنّ تلك الحدود المخترقة من قبل تركيا تعدّ أكبر مصدر للهجرة غير الشرعيَّة إلى دول الاتحاد الأوروبي.

وفي معرِض انشغال دول الاتحاد بتأمين الحدود الأخيرة، برزت لها مشكلة جديدة تزامنت مع اندلاع الاحتجاجات في تونس، وهي مسألة تأمين حدودها على جبهاتٍ أخرى، ولا سيّما بعد انطلاق أولى قوافل المهاجرين واللاجئين من تونس لأوروبا عبر الجزيرة الإيطالية الصغيرة "لامبيدوسا" Lampedusa، وكذلك "بوليا" Puglia، والذين وصل عددهم لما يقرب من 48 ألف. وبالنسبة إلى ليبيا فقد كان الأمر مشابهاً لما حدث في تونس، بل أكثر شدّة، حيث كان للحِراك الشعبي فيها آثار بالغة، ولا سيّما فيما يتعلّق بمسألة الهجرة واللجوء، فقد أدّى الصراع فيها عام 2011 لنزوح أعداد كبيرة منها، إلى بلدان مجاورة، قُدِّر عددهم بـ 422,000 مواطن ليبي، و768,000 مهاجر (وهم المقيمون في ليبيا من البلدان المجاورة)، ورغم عودة أعداد كبيرة منهم إلى ليبيا، إلا أنّ ازدياد حدّة العنف فيها، ولا سيّما بعد انهيار النظام دفعهم إلى الهجرة مرّةً ثانية، وقد كان لدول الاتحاد نصيب كبير من تلك الهجرة، حيث يُقدّر عدد اللاجئين والمهاجرين لدول أوروبا عبر المتوسط، منذ عام 2011 وحتى عام 2014 بما يقرب من 137,631 لاجئاً ومهاجراً.

أمّا بالنسبة للأحداث التي جرت في سوريا فقد كانت أشدّها على الإطلاق، فقد تسبّبت الأزمة السورية بنزوح ما يقرب من 4 ملايين شخص مُسجَّلين لدى المنظمات الدولية المعنية بهذا الشأن، والذين توزّعوا بين خمس دول هي (لبنان وتركيا والأردن والعراق ومصر)، بالإضافة إلى نحو ربع مليون شخص من طالبي اللجوء توجَّهوا لدول الاتحاد الأوروبي، والذين وصل عددهم، مع اتّساع دائرة الصراع فيها إلى ما يقرب من مليون شخص خلال عام 2015.[15]

أمّا فيما يخصّ المغرب والتي تعدّ إحدى الدول التي تعاني من قضية تصدير المهاجرين غير الشرعيين إلى دول الاتحاد الأوروبي، وبخاصّة إسبانيا، ولا سيّما أنّها تمثّل دولة استقبال وترانزيت بالنسبة للمهاجرين القادمين من الدول الإفريقية، وعلى وجه الخصوص من الكاميرون ومالي ونيجيريا قبل الانتقال عبر البحر إلى أوروبا، فوفقاً لتقديرات الحكومة المغربية يقدّر عدد أولئك المهاجرين بين 25– 40 ألف شخص.[16]

ومنذ عام 2011 أخذت موجات اللاجئين بالتدفّق لأوروبا، من مختلف الدول، ولا سيّما تلك التي شهدت موجات من الاحتجاجات الشعبية بأعداد كبيرة، لدرجة أنّ وزير الداخلية الإيطالي في تلك الفترة "روبرتو ماروني" طالب دول الاتّحاد بالتدخّل السريع، من أجل مدّ يد العون للتعامل مع تدفّق اللاجئين والمهاجرين، محذّراً دول أوروبا من أنّها قد تكون قريباً في مواجهه ما وصفه بـ "تسونامي بشري" قادم من شمال أفريقيا.[17]

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أنّ تلك الأعداد الكبيرة من اللاجئين، والتي تدفّقت إلى دول أوروبا في تلك الفترة، تعتبر طفرة في تاريخ أوروبا، بحيث إنّها لم تشهد مثلها منذ عقد التسعينيات، أي منذ مرحلة تفكّك الاتحاد السوفييتي، وسقوط حلف "وارسو"، والحرب في "يوغسلافيا" والتي استمرّت طوال فترة ذلك العقد تقريباً. فبحسب الإحصائيات

---

[15] المفوّضيّة السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين: "إجمالي عدد اللاجئين السوريين يتخطّى حاجز الـ 4 ملايين للمرّة الأولى"، مقال منشور على الموقع الرسمي للمفوّضيّة، بتاريخ 9 تموز 2015. على الرابط التالي:
https://www.unhcr.org/ar/559e1dde6.html

[16] غادة حلمي: "أبعاد الهجرة غير الشرعية في الدول العربية"، مجلّة آفاق عربية (القاهرة: الهيئة العامّة للاستعلامات، العدد الأول، آذار 2017)، ص116.

[17] هوجو برادي: "أزمة شنغن في إطار الربيع العربي"، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط IEMED، مرجع سابق، ص276.

التي أوردتها منظمّة Eurostat.* تدفّق إلى دول أوروبا الغربية ما بين عامي (1985–2009) 4,177,250 طالب لجوء، من أفغانستان، والعراق، ومن يوغسلافيا السابقة، ومن تركيا، ومن روسيا الاتحادية.[18]

وبالنسبة للفترة من العام 2010 ولغاية العام 2016 فقد شهدت دول الاتحاد أعداداً غير مسبوقة من اللاجئين والمهاجرين، ولا سيّما من الدول العربية، فقد وصل عدد طالبي اللجوء لأول مرّة في أوروبا إلى حوالي مليون ونصف مليون مهاجر.

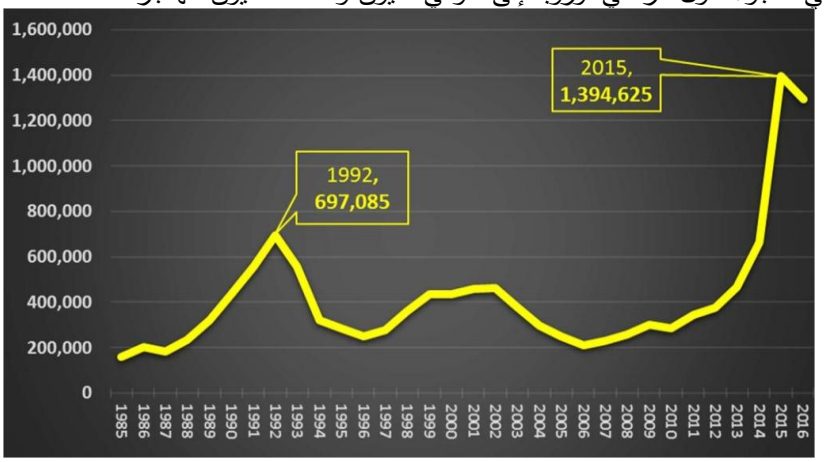

الشكل (1): العدد الكلّي لطالبي اللجوء بأوروبا منذ عام 1985 وحتى عام 2016:

المصدر: مكتب الإحصاء الأوروبي "يوروستات" Eurostat على الرابط التالي:
http://epp.eurostat.ec.europa.eu

* مكتب إحصاء الاتحاد الأوروبي يوروستات أو أوروستات(Eurostat): هو عبارة عن مديرية عامة للمفوّضية الأوروبية، إدارتها في "لوكسمبورغ"، مسؤولياتها الرئيسية هي: تزويد الاتحاد بالمعلومات الإحصائية على المستوى الأوروبي، وتعزيز المواءمة بين الأساليب الإحصائية في الدول الأعضاء في الاتحاد والبلدان المرشّحة للانضمام إليه، ودول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرّة. الموقع الرسمي للمكتب على شبكة الإنترنت هو التالي:
http://epp.eurostat.ec.europa.eu

[18] العدد الكلّي لطالبي اللجوء في أوروبا منذ عام 1985 وحتّى عام 2016: مقال منشور على الموقع الرسمي لمكتب إحصاء الاتحاد الأوروبي "يوروستات"، على الرابط التالي: http://epp.eurostat.ec.europa.eu

أمّا بالنسبة للفترة منذ العام 2015 فقد شهدت دول الاتحاد تصاعداً غير مسبوق بأعداد اللاجئين والمهاجرين، ولا سيّما من الدول التي شهدت موجات من الاحتجاجات الشعبيَّة في المنطقة العربية، فقد وصل عدد طالبي اللجوء لأول مرّة في أوروبا خلال فترة زمنيَّة قصيرة إلى حوالي 1,2 مليون لاجئ ومهاجر إلى الشواطئ الأوروبيَّة.[19]

وفي هذا المجال يجدر التنويه لمسألة غاية في الأهمية فيما يتعلّق بدقّة الإحصائيات التي يتم إيرادها، وهي أنّ جمع تلك الإحصائيات يُعتبر أمراً من الصعوبة بمكان، سواء بسبب امتناع نسبة كبيرة من هؤلاء اللاجئين والمهاجرين عن الإدلاء بالمعلومات والبيانات الخاصّة بهم بدقّة، أو بسبب عدم تسجيلهم لطلبات اللجوء في أول دولة يصلون إليها، أو عدم تسجيلها أصلاً، فضلاً عن حالات الهجرة غير الشرعية المنتشرة في معظم دول الاتحاد الأوروبي، ممّا يجعل من مسألة جمع الإحصائيات بشكلٍ دقيق أمراً من الصعوبة بمكان. ومن هنا فإنّ معظم تلك الإحصائيات يتم اعتمادها من قِبَل المنظّمات والهيئات الدوليَّة التي تُعنى بمسألة اللاجئين والمهاجرين وفق أعداد طلبات اللجوء التي تمّ تسجيلها في أول دولة يصل إليها اللاجئ. وحيث إنّ غالبية اللاجئين في الفترة بين ما بين العامين 2010– 2016 قد سجّلوا طلبات لجوئهم في دولة هنغاريا قبل متابعة طريقهم إلى دول أوروبا الغربية، ومن ثمّ تسجيل طلبات لجوء جديدة في دول أوروبيَّة أخرى. فإنَّ تلك الأرقام تعتبر حقيقية لحدٍّ كبير، وبالأخص إحصائيات منظمّة Eurostat، بالنسبة لأعداد طلبات اللجوء، والتي تمّ تقديمها في دول الاتحاد الأوروبي لأول مرّة في الفترة الممتدّة بين العامين 2010– 2016. يبيِّن الشكل التالي معدّل استقبال اللاجئين بالنسبة لعدد السكّان، لاجئ لكل ألف مواطن بين عامي 2013– 2016.

---

[19] المفوَّضيّة السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين: "استجابة المفوَّضيَّة لوضع اللاجئين والمهاجرين في أوروبا"، مقال منشور على الموقع الرسمي للمفوَّضيّة UNHCR. على الرابط التالي:
https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27742.html

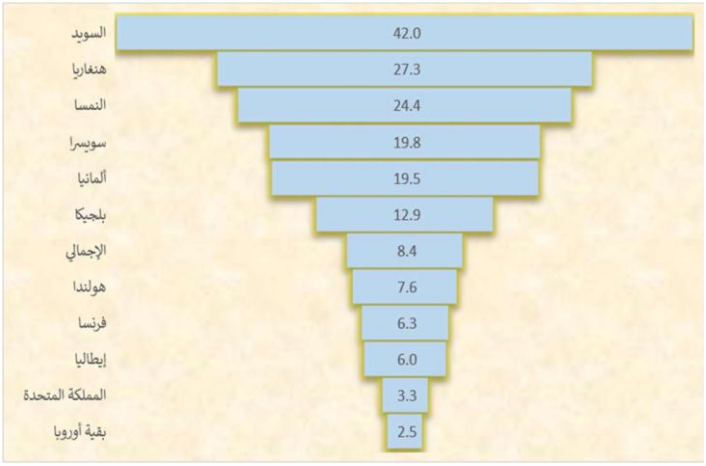

الشكل (2): معدّل استقبال اللاجئين بالنسبة لعدد السكّان، لاجئ لكل ألف مواطن بين عامي 2013– 2016:[20]

وقد أوردت منظمة الهجرة الدولية IOM الأرقام السابقة، بالإضافة لعدد الضحايا من اللاجئين والمهاجرين باتجاه أوروبا والذين وصل عددهم لـ 10,814 مفقود أو ميت، منذ الأول من كانون الثاني لعام 2015، ولغاية عام 2017. وتشير تقارير المنظمة إلى أنّ الحدّ الأدنى لعدد الأطفال المفقودين في رحلة اللجوء البحرية خلال العامين 2015 و2016 يُقدّر بـ 400 طفل، لكنّ هذا الرقم يعتبر غير دقيق من وجهة نظرها وهو أقل من الحقيقي بسبب صعوبة التحقّق، وعدم العثور على جثث جميع المفقودين.[21] وتورد المنظمة بتقريرها السنوي أعداد المهاجرين العالقين رغم أنّها لا تعطيهم تعريفاً واضحاً، إلّا أنّ مجموعة الهجرة العالمية Global Migration Group تعرّفهم بأنّهم: المهاجرون

[20] المصدر: مكتب الإحصاء الأوروبي "يوروستات" Eurostat على الرابط التالي:
http://epp.eurostat.ec.europa.eu

[21] IOM International Organization Migration: Mixed Migration Flows in The Mediterranean Compilation of Available Data and information (Geneva: The UN Migration Agency, MAY 2017), p.38

الذين لا يمكنهم أو لا يريدون العودة لبلادهم، ولا يستطيعون أخذ حالة قانونية في البلد الذي يقيمون فيه، ولا يملكون وسيلة للهجرة الشرعية إلى دولة أخرى.

وبحسب تقرير IOM فقد وصل عدد المهاجرين العالقين حول دول أوروبا منذ بداية عام 2017 وحتى 26 نيسان من العام نفسه إلى 62,193. وذلك بزيادة 55% عمّا كان عليه العدد في عام 2016 بكامله.[22]

الخاتمة:

أثَّرت التحوّلات والتغيّرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الواسعة التي شهدتها دول أوروبا، بالإضافة للتطور الصناعي الكبير، والتقدم في مجالات النقل والتكنولوجيا والاتصالات في تنامي ظاهرة الهجرة واللجوء لأوروبا، فقد أصبحت دول أوروبا مقصداً ووجهةً لكثير من المهاجرين وطالبي اللجوء حول العالم. وإنَّ غياب المعسكر الشرقي عن الساحة العالمية، وتربّع الولايات المتّحدة على عرش العالم كقوّة دولية عظمى ذات نفوذ قوي وسطوة جبّارة، فسح المجال "لنظام عالمي جديد"، والذي ترتَّب عليه مجموعة من التغيّرات في الخرائط السياسية والديموغرافية والاجتماعية، والتي دفعت العالم إلى خطوات غيّرت جوهرياً معالمه التي كانت ثابتة منذ الحرب العالمية الثانية. وبسبب غياب أو تقزّم دور الأمم المتّحدة في فض المنازعات الدّولية، وانتقال التوتّر إلى دول العالم الثالث، ومن ضمنها الأحداث التي شهدتها المنطقة العربيَّة منذ العام 2010، فقد اندفع أبناء دول الجنوب إلى الهجرة واللجوء باتجاه دول الشمال الصناعية والأكثر تقدّماً وقوّة اقتصاديَّة، وتأتي دول الاتحاد الأوروبي في مقدّمتها.

[22] تقرير منظمة الهجرة الدولية لعام 2017 (IOM International Organization Migration).

نتائج البحث:

- أثّرت العولمة وفتح الحدود بين الدول بشكل غير مسبوق على قدرات الدول في ضبط حدودها وممارستها لسيادتها بشكل مطلق، الأمر الذي أسهم في زيادة نشاط الحركات العابرة للحدود ومن ضمنها موجات اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين.
- أدّت الأحداث والاحتجاجات التي شهدتها المنطقة العربية منذ العام 2010، وما تبعها من تحوّلات سياسية واقتصادية واجتماعية، إلى تفاقم ظاهرتي الهجرة واللجوء إلى دول الاتحاد الأوروبي.
- شكّلت أزمة اللاجئين تحدِّياً حقيقيًّاً لسيادة دول الاتحاد الأوروبي ولفضاء "شنغن"، إثر انفتاح الحدود الواسع، ومع تزايد موجات الهجرة واللجوء بشكل واسع خلال العقد الثاني من القرن الراهن سعت معظم دول الاتحاد إلى العودة لمراقبة حدودها، في حين قررت "بريطانيا" الانسحاب كلّياً من الاتحاد.

قائمة الأشكال البيانية:

- الشكل رقم (1): العدد الكلّي لطالبي اللجوء بأوروبا منذ عام 1985 وحتى عام 2016.
- الشكل رقم (2): معدّل استقبال اللاجئين بالنسبة لعدد السكّان بين عامي2013– 2016 .

المراجع:

أولاً: الكتب:

- العزي، غسّان: سياسة القوّة (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط1، 2000).

1. أبو لبدة، نظمي: التغيّرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي (إربد: دار الكندي، ط1، 2001).
2. برادي، هوجو: أزمة شنغن في إطار الربيع العربي، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط (عمَّان: دار فضاءات للنشر والتوزيع، ط1، 2011).
3. ريحانا، سامي: العالم في مطلع القرن 21 (بيروت: دار العلم للملايين، ط1، 1998).
4. شدّود، ماجد: المتغيّرات الدّولية ومستقبل النظام الدولي (القاهرة: مكتبة المدينة، ط1، 1998).

ثانياً: المجلات والدراسات:

1. حلمي، غادة: "أبعاد الهجرة غير الشرعية في الدول العربية"، مجلّة آفاق عربية (القاهرة: الهيئة العامّة للاستعلامات، العدد1، 2017).
2. دي لاتورس، بول ماري: "المتغيّرات في العلاقات الدّولية"، مجلة دراسات دولية (العدد 65، 1997).
3. تقرير منظمة الهجرة الدولية لعام 2017 (IOM International Organization Migration).
4. معلم، زليخة: "دور ميخائيل غورباتشوف في سقوط الاتحاد السوفييتي"، رسالة ماجستير، إشراف: نصرالدين مصمودي (الجزائر: بسكرة، جامعة محمّد خيضر، ط1، 2015).

5. ناصري، سميرة: "الآليات الدبلوماسية الجديدة في إدارة النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة"، إشراف: مصطفى بخوش، رسالة ماجستير (الجزائر: جامعة محمد خيضر – بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009– 2010).

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

1. حسين بهاز: "التجربة الانتخابية والتحوُّل الديمقراطي في أوروبا الشرقيَّة، دراسة حالة يوغسلافيا سابقاً وأوكرانيا"، مقال منشور على موقع ملتقى الباحثين السياسيين العرب، على الرابط: http://arabprf.com/?p=1836
2. المفوَّضيّة السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين: "إجمالي عدد اللاجئين السوريين يتخطّى حاجز الـ 4 ملايين للمرّة الأولى"، مقال منشور على الموقع الرسمي للمفوَّضيّة، بتاريخ 9 تموز 2015. على الرابط التالي: https://www.unhcr.org/ar/559e1dde6.html
3. العدد الكلِّي لطالبي اللجوء في أوروبا منذ عام 1985 وحتَّى عام 2016: مقال منشور على الموقع الرسمي لمكتب إحصاء الاتحاد الأوروبي "يوروستات"، على الرابط التالي: http://epp.eurostat.ec.europa.eu
4. المفوَّضيّة السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين: "استجابة المفوَّضيَّة لوضع اللاجئين والمهاجرين في أوروبا"، مقال منشور على الموقع الرسمي للمفوَّضيّة UNHCR. على الرابط التالي:https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27742.htm

المراجع الاجنبية:

- IOM International Organization Migration: Mixed Migration Flows in The Mediterranean Compilation of Available Data and information (Geneva: The UN Migration Agency, MAY 2017)